الرسالة ١٤ (٢٠٠٧/١٤٢٨) ١٧٩-١٩٢

المنصوب على الخروج
مساهمة علمية في النحو العربي

د. عمر حمدان

كما هو معروف وشائع في النحو العربي ، فإنّ مجموعة المنصوبات تحتلّ فيه مكانا أوسع في المعالجة وحيزا أكبر في التداول من مجموعة المرفوعات والمجرورات ، وذلك لأنّ النصب يطغى على طبيعة اللغة العربية أكثر من الرفع والخفض . لذلك كـان الغالب على عيسى بن عمر الثقفي (١٤٩) ، من مشاهير نحاة البصرة وقرائهـا ، حب النصب ، إذا وجد لذلك سبيلاً على قول أبي عبيـد (٢٢٤) ، ثمّ ضـرب الأخير على ذلك بعض الأمثلة من قراءته .[١]

لذا ، فلا عجب أن تحظى هذه المجموعة ، مجموعة المنـصوبات ، باهتمـام بـالغ وخاص من قبل أهل الصنعة وأهل اللغة ؛ فعلى سبيل المثال قد أفرد ابـن شـقَير (٣١٧) كتابا لهذا الغرض ، سماه "المحلّى : وجوه النـصب" ، أورد فيـه أحـدا وخمسين وجها من وجوه النصب ، كما سردها مجمعة في بداية كتابه [المحلّى ٢-٥] على ترتيبه التالي :

(١) يراجع مفردة ابن محيصن المكّي ١٢٥-١٢٦ [مقدمة التحقيق] ، غاية النهاية ٦١٣/١ (٢٤٩٨) .

1. نصب من مفعول به
2. نصب من مصدر
3. نصب من قطع
4. نصب من حال
5. نصب من ظرف
6. نصب بإنّ وأخواتها
7. نصب خبر كان وأخواتها
8. نصب بالتفسير
9. نصب التمييز
10. نصب بالاستثناء
11. نصب بالنفي
12. نصب بحتى وأخواتها
13. نصب بالجواب بالفاء
14. نصب بالتعجب
15. نصب بأنّ فاعله مفعوله ومفعوله فاعل
16. نصب من نداء نكرة موصوفة
17. نصب بالإغراء
18. نصب بالتحذير
19. نصب من اسم بمنزلة اسمين
20. نصب بخبر (ما بالُ) وأخواتها
21. نصب من مصدر في موضع فعلٍ
22. نصب بالأمر
23. نصب بالمدح
24. نصب بالذم
25. نصب بالترحم
26. نصب بالاختصاص
27. نصب بالصرف
28. نصب بِساءَ ونِعم وبِئْس وأخواتها
29. نصب من خلاف المضاف
30. نصب على الموضع ، لا على الاسم
31. نصب من نعت نكرة تقدم على الاسم
32. نصب من النداء المضاف
33. نصب على الاستغناء وتمام الكلام
34. نصب على النداء في الاسم المفرد المجهول
35. نصب على البنية
36. نصب على الدعاء
37. نصب بالاستفهام
38. نصب بخبر كَفَى مع الباء
39. نصب للمواجهة وتقدم الاسم
40. نصب على فقدان الخافض
41. نصب بكم ، إذا كان استفهاما
42. نصب بحمل على المعنى
43. نصب بالبدل
44. نصب بالمشاركة
45. نصب بالقَسم
46. نصب بإضمار كَانَ
47. نصب بالترائي
48. نصب بوحده
49. نصب بالتحثيث
50. نصب من فعل دائم بين صفتين
51. نصب من المصادر التي جعلوها بدلاً من اللفظ الداخل على الخبر

إنّ هذه الحصيلة تشكّل أعلى نسبة في الصناعة النحوية في هذا المجـال . حـسب علمي المحدود لم يأت أحد بعد صاحب المحلّى ، زاد على حصيلته شيئًا . الـسؤال المطروح هنا : هل هذه الحصيلة كاملة متكاملة أم أنّ ثمّة منصوبات أخرى لم يوفق صاحب المحلّى في الوقوف عليها أو فاتته لسبب أو لآخر ؟

في الحقيقة قد يضاف إلى هذه المجموعة على ضخامتها بعض المنصوبات . لا يسعني في هذا المقام إلا الاكتفاء بموضوع المنصوب على الخروج وإفراد ذكره هنا عَـرض المعاجلة والشرح .

سأتبع في دراسة هذا الموضوع منهجا ، لا يعتمد مساءلة المصادر والمراجع وفـق تسلسلها الزمني ، أي من الأقدم إلى الأحدث ، بل سيكون بـالعكس ، حيـث استطلع المتأخرةَ منها أولاً ، لأتمكّن من خلالها الرجوع إلى المتقدمة منها .

لقد أورد العلامة الآلوسي (١٢٧٠) هذا الوجه من النصب (المنصوب على الخروج) في سياق إعراب ﴿وَصِيَّةً﴾ من قوله ، تعالى : ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ۚ فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ ۚ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [٤:١٢] ، إذ قال : "وقع في الدر المصون احتمال أنه منصوب على الخروج ؛ ولم يبين المراد من ذلك ؛ ووقع في همع الهوامع في المفعول به : إنّ الكوفيين يجعلونه منصوبا على الخروج ؛ ولم يبينه أيضا . قال الشهاب : فكأنّ مرادهم أنه خارج عن طرفي الإسناد ، فهو كقولهم : فُضلَة ؛ فَلينظَر !" [روح المعاني ٤٤٢/٢] .

واضح من كلامه أنّ ما ذكره بهذا الصدد قد نقله من ثلاثة مصادر :

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (٧٥٦)

- همع الهوامع للسيوطي (٩١١)

- عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي للشهاب الخَفَاجي (١٠٦٩)

لقد حاول الآلوسي الاستفادة ممن سبقوه بهذا الخصوص ، فلم يجد بيانا عند السمين الحلبي ولا تبيينا عند السيوطي ، بينما وجد الشهاب الخفاجي قد اجتهد في تفسير ذلك ، فنقل اجتهاده ، لكنه غير مجد ، لأنه بعيد عن كنه الأمر تماما ولا صلة له بالموضوع ، كما سيتضح لاحقًا . أما الآلوسي ، فلم يحاول بدوره كشف النقاب عن حقيقة المراد بهذا المصطلح ، فترك الأمر على ما هو دون اجتهاد .

من أجل توضيح الصورة والسياق أنقل هنا ما جاء في الدر المصون ٦١٣/٣ : "قوله : وَصِيَّةً في نصبها أربعة أوجه . أحدها أنها مصدر مؤكد ، أي يوصيكم الله بذلك وصيةً . الثاني مصدر في موضع الحال ، والعاملُ فيها يُوصِيكُمُ [١١:١] . قاله ابن عطية . والثالث أنها منصوبة على الخروج إما من قوله : فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ أو من قوله : فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ ؛ وهذه عبارة تشبه عبارة الكوفيين . والرابع أنها منصوبة باسم الفاعل وهو مُضَآرٍّ ."

ما يستفاد من كلامه هو ما ذكره بحق الكوفيين ؛ فهو والسيوطي يتفقان على أنّ هذا المصطلح كوفيّ الأصل ، من صناعة النحاة الكوفيين ؛ وهو في الحقيقة مفتاح هذا الموضوع وبيت القصيد فيه ، كما سيأتي بيانه .

كذلك نسب في كلامه القولَ الثانيَ إلى ابن عطية (٥٤٦) ، مما يجدر فحصه . جاء في تفسيره المحرر الوجيز ٢٠/٢ : " وَصِيَّةً نصب على المصدر في موضع الحال والعاملُ يُوصِيكُمُ [١١:١] ؛ وقيل : هو نصب على الخروج من قوله : فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ أو من قوله : فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى ٱلثُّلُثِ ؛ ويصح أن يعملَ مُضَآرٍّ في وَصِيَّةً " .

يتأكّد من ذلك صحة نسبة السمين الحلبي القولَ الثانيَ على ترتيبه إلى ابن عطيـة ، لكن السمين الحلبي لم يصرح بأنّ القول الثالث [المنصوب على الخروج] والرابـع [منصوب باسم الفاعل من مضارٍ] واردان أيضا عند ابن عطية ؛ فهذا الأخير قـد وقف على مصطلح "المنصوب على الخروج" ، لكن بدون توضيح أيـضا . هـو بدوره قد نقل ذلك ، كما يفهم من لفظه "وقيل" ، مما يحتم الرجوع إلى مـصادر أقدم منه ، فآل بي الأمر إلى تفسير الطبري (٣١٠) لإيراده هذا المصطلح في أربعـة مواضع :

الأول في قوله : نَصِيبًا مَّفْرُوضًا [٤:٧] ، إذ "قال أبو جعفر : ونصب قوله : نَصِيبًا مَّفْرُوضًا وهو نعت للنكرة لخروجه مخرج المصدر ، كقول القائل : (لك علي حق واجبا) . ولو كان مكان قوله : نَصِيبًا مَّفْرُوضًا اسم صـحيح ، لم يجز نصبه . لا يقال : (لك عندي حق درهمـا) ؛ فقولـه : نَصِيبًا مَّفْرُوضًا كقوله : (نصيبا فريضةً وفرضا) ، كما يقال : (عندي درهم هبةً مقبوضةً) ."(١)

الثاني في قوله : فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ [٤:١١] ، إذ قال : "قد يجـوز أن يكـون **نصبه على الخروج** من فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ فَرِيضَةً ؛ فتكون الفريضة **منصوبة على الخروج** من قولـه : فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ، كما تقول : (هو لك هبةً) و (هو لك صدقةً مني عليك) ."(٢)

الثالث في قوله ، تعالى : وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً [٤:١٢] ، إذ قـال : "والصواب من القول في ذلك عندي أنّ الكلالة **منصوبٌ على الخروج** من قوله :

(١) جامع البيان ٦٠٤/٣-٦٠٥ . تنبيه : يوهم أبو جعفر الطبري ، صاحب جامع البيان ، أنّ الكلام أعلاه كلامه ، لكنه في الحقيقة غير ذلك ، بل هو كلام الفراء ، كما في معاني القرآن ٢٥٧/١ .
(٢) جامع البيان ٦٢٤/٣ .

يُورَثُ وخبر كَانَ يُورَثُ . والكلالةُ وإنْ كانت **منصوبة بـ الخروج** من يُورَثُ ، فليست منصوبةً على الحال ولكن على المصدر من معنى الكلام ، لأنّ معنى الكلام (وإنْ كان رجلٌ يورثُ متكللُه النسب كلالةً) ، ثمّ ترك ذكْر (متكلله) اكتفاءً بدلالة قوله : يُورَثُ عليه ."(١)

الرابع في قوله : غَيْرَ مُضَآرٍّ [١٢:٤] ، إذ قال : "نصبت غَيْرَ مُضَآرٍّ **على الخروج** من قوله : يُوصَىٰ بِهَآ [١٢:٤] . وأما قوله : وَصِيَّةً ، فإنّ نصبه من قوله : يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ [١١:٤] وسائر ما أوصى به في الاثنين ، ثمّ قال : وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ مصدرا من قوله : يُوصِيكُمُ . وقد قال بعض أهل العربية(٢): ذلك منصوب من قوله : فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ ؛ وقال : هو مثلُ قولك : (لك درهمان نفقةً إلى أهلك) ."(٣)

أقول تعليقًا على ذلك : واضح من كلام الطبري أنه يعرف مصطلح "المنصوب على الخروج" ، فقد ذكره عدة مرات في المواضع الأربعة الآنفة ، لكنه لم يحطْ بحقيقة المراد من هذا المصطلح إلى حد أنه قرنه بموضعين صحيحين : نَصِيبًا مَّفۡرُوضًا [٧:٤] و فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ [١١:٤] ، وبآخرين غير مناسبين : كَلَٰلَةً و غَيۡرَ مُضَآرٍّ [١٢:٤] ؛ فليس كَلَٰلَةً منصوبة على الخروج ، كما زعم الطبري ، بل هي منصوبة على الحال ، أي في حال كونه كلالةً ، أو

---

(١) جامع البيان ٦٢٧/٣ .

(٢) هو الفراء ، وكلامه المنقول أعلاه وارد في معاني القرآن ٢٥٨/١ .

(٣) جامع البيان ٦٣١/٣ .

على المفعول من أجله ، إن أُريد بها القرابةُ ، أو على المفعولية ، أي مفعول به ثان ، إن أُريد بها المالُ .(1)

كذلك الأمر بشأن إعراب ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾ ، فليس ما ذهب إليه الطبري من أنه منصوب على الخروج بصحيح ، بل ثمّة إجماع عند أهل الصنعة على أنه منصوب على الحال مع اختلافهم في تحديد صاحب الحال .(2)

لا يمكن التوكيد على أنّ ما جاء الطبري به من مواضع ، خصها بالمنصوب على الخروج ، شاذّ وخارج عما تداولته مصادر لاحقة له ، بل لا بد من مقابلة ذلك مع مصادر قد سبقته ؛ فها هو أبو عبيدة (٢١٠) قد ذكر مصطلح "المنصوب على الخروج" في موضع واحد من كتابه مجاز القرآن ، وذلك في تفسير نهاية الآية السابعة من سورة النساء : ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ ، إذ قال : " ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ نصب على الخروج من الوصف"(3).

بذلك يكون أبو عبيدة ، من النحاة البصريين ، قد سبق أبا جعفر الطبري بالوقوف على هذا الإعراب ، لكنه – كالطبري - قد استعاره من قرينه الفراء (٢٠٧) ، شيخ نحاة الكوفيين في عصره ، وذلك من كتابه معاني القرآن ٢٥٧/١ : "ثمّ قال الله ، تبارك وتعالى : ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ . وإنما نصب النصيب المفروض وهو

---

(1) ينظَر معاني القرآن وإعرابه ٢٥/٢ [الحال والمفعولية] ، التبيان في إعراب القرآن ٢٧١/١ [الحال] ، الدر المصون ٦٠٩/٣ [الأوجه الثلاثة] .

(2) يراجع معاني القرآن وإعرابه ٢٧/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٢٧١/١ ، البحر المحيط ١٩١/٣ ، الدر المصون ٦١١/٣-٦١٢ .

(3) مجاز القرآن ١١٨/١ [مع المقابلات هناك : نسخة مكّة (نصب على الخروج) ، نسخة مراد ونسخة تونس (نصبت على الخروج) ، نسخة إسماعيل صائب (نصب بالخروج)] .

نعت للنكرة ، لأنه أخرجه مخرج المصدر . ولو كان اسما صحيحا ، لم ينصب . ولكنه بمنزلة قولك : (لك علي حق حقا) . ولا تقول : لك علي حق درهمًا . ومثله (عندي درهمان هبةً مقبوضة) ؛ فالمفروض في هذا الموضع بمنزلة قولك : فريضةً وفرضا" .

ولا تصح أن تكون الاستعارة عكسية ، أي أن يكون الفراء قد استعار ذلك من أبي عبيدة ، وذلك لسببين :

الأول لأنّ الفراء تحدث عن هذا الوجه من النصب بشرح وبيان مع التمثيل من جهة ، ولم يصطلح بنفسه ما اصطلح عليه عند اللاحقين ، بل هم الذين استخلصوه من جملته (لأنه أخرجه مخرج المصدر) .

الثاني هو أنّ هذه الجملة هي المقصودة بقول السمين الحلبي (هذه عبارةٌ تشبه عبارة الكوفيين) وقول السيوطي (إنّ الكوفيين يجعلونه منصوبا على الخروج) .

ثمّ ربط الفراء بين قوله : ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [٤:٧] وقوله : ﴿وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [٤:١٢] ، حين توقّف عند الأخير : "ونصب قوله : ﴿وَصِيَّةً﴾ من قوله : ﴿فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ - ﴿وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ ، مثل قولك : (لك درهمان نفقةً إلى أهلك) ؛ وهو مثل قوله : ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ ."(١)

إجمال وتحليل :

مجمل الأمثلة القرآنية التي أعربت بالوجه الصحيح على أنها منصوبة على الخروج ثلاثة : ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [٤:٧] ، ﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [٤:١١] ، ﴿وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [٤:١٢] .

---

(١) معاني القرآن ٢٥٧/١ .

أما مصطلح المنصوب على الخروج ، فيقصد به أنه منصوب على المصدرية ، أي مفعول مطلق ، لكن المصدر الصريح الذي يشتق منه المفعولُ المطلق قد حلّ محلّه صيغةٌ صرفية أخرى ، ليست بمصدر صريح على كلّ حال ، تكون بمنزلته في الأداء الوظيفي (الإعراب) . لتوضيح ذلك أقدم وصفًا إعرابيا للأمثلة القرآنية الثلاثة :

المثال الأول :

قوله : نَصِيبًا مَّفْرُوضًا [٤:٧]

نَصِيبًا : مفعولٌ منصوب على الخروج وعلامة نصبه تنوين التمكين من الفتح الظاهر على الباء .

مَّفْرُوضًا : نعت نَصِيبًا منصوب وعلامة نصبه تنوين التمكين من الفتح الظاهر على الضاد .

فصيغة (نصيب) ليست بمصدر من الناحية الصرفية ، بل خرجت خروج المصدر الذي هو النصب ، من الفعل نصب ينصب وينصب ، ونابت عنه في الأداء . لهذه العلّة ، لا غير ، اعتبر (نصيب) مصدرا بدرجة (نصب) .

بالمقابل لو جاء (نصب) بدل (نصيب) في هذا الموضع على سبيل المثال ، أي (نصبا مفروضا) ، لَما أُعرب إلا منصوبا على المصدرية ، أعني مفعولاً مطلقًا .

المثال الثاني :

قوله : فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ [٤:١١]

فَرِيضَةً : مفعولٌ منصوب على الخروج وعلامةُ نصبه تنوين التمكين من الفتح الظاهر على التاء المربوطة .

لأنّ (فَريضة) ليست بالأصل مصدرا من الناحية الصرفية ، بل هي اسم بزنة فَعيلَة ، مؤنث فَعيل ، بمعنى مفْعولَة ، أي مفْروضة ، مثل جريحة بمعنى مجروحة ، لكنهـا حلّت محلّ المصدر الصريح (فَرض) ونابت عنه في الأداء ، أي أُخرِجـت مخـرج المصدرِ على لغة الفراء ، فكأنها هو .

لذا لا يجوز إعرابها في هذا الموضع على أنها منصوبة على المصدرية ، أي لا تعرب مفعولاً مطلقًا . بالمقابل لو حلّ مكان (فَريضة) مصدر صريح (فَرض) ، أي فرضا من الله ، لكان إعرابه مفعول مطلق ، لا محالة .

المثال الثالث :

وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ [٤:١٢]

وَصِيَّةً : مفعولٌ منصوب على الخروج وعلامة نصبه تنوين التمكين من الفتح الظاهر على التاء المربوطة .

مِّنَ ٱللَّهِ : شبه الجملة من الخافض والمخفوض متعلّق بمحـذوف ، تقـديره : مشروعةً أو نحوه . المحذوف المقدر نعت وَصِيَّةً منصوب .

فلفظة (وصية) ليست أصلاً مصدرا ، بل هي اسم على وزن فَعيلَة ، مؤنث فَعيـل (وصي) ، قد خرجت خروج المصدر المجرد الذي هو وصي ، فعله وصى ، يصي . لذا لا يصح إعرابها مفعولاً مطلقًا .

مناقشة الأمثلة النثرية التي أوردها بعض المفسرين من باب المقابلة :

أمثلة الفراء (٢٠٧) ثلاثة :

- قولك : لك علي حق حقا .

- قولك : عندي درهمان هبةً مقبوضة .

- قولك : لك درهمان نفقةً إلى أهلك .

أقول تعقيبا عليها : اثنان منها لا يتطابقان مع مفهوم المنصوب على الخروج : حقا وهبةً ، لأنهما مصدران صريحان ؛ فالأول فعلُه حق حقا وحقةً والثاني وهب هبةً ووهبا ووهبا . لذا يعربان مفعولين مطلقين .

أما الثالث (نفَقَةً) ، فليس بمصدر ، بل هو اسم ، يجمع فيما يجمع على نفَقَات (جمع مؤنث سالم) ، خرج خروج المصدر الذي هو نفَق أو نفَاق أو نفُوق ، من الفعل نفَق . لذا تعرب (نفقةً) على أنها منصوبة على الخروج .

أما الطبري (٣١٠) ، فأورد بالإضافة إلى ما نقله عن معاني القرآن للفراء مثالين اثنين من عنده ، كما يلي :

- قولك : هو لك هبةً .

- قولك : هو لك صدقةً مني عليك .

واضح أنّ الأول منهما غير مناسب ، لأنّ (هبةً) مصدر صريح ، كما بينت ذلك في أمثلة الفراء . لذا تعرب (هبةً) مفعولاً مطلقًا ، لا غير .

أما الثاني ، فصحيح ، لأنّ (صدقةً) اسم ، يجمع على صدقات ، فناب عن المصدر الذي هو صدق أو صدق أو مصدوقةٌ أو تصداق ، من الفعل صدق . بناءً على ذلك تعرب (صدقةً) منصوبة على الخروج .

أما الأخفش الأوسط (٢١٥) ، فلم يذكر مصطلح المنصوب على الخروج في كتابه معاني القرآن ، لكنه أورد مثالاً مقابلاً من القرآن لقوله : نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ، كالتالي : "فانتصابه كانتصاب كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا [٣:١٤٥] ." [معاني القرآن ٢٢٧/١] .

أقول معقبا على ذلك : إذا اعتبر (كتاب) هنا مصدرا ، فعلُه كَتب ، يكتب كتابا وكَتبا وكتبةً وكتابةً ، فالمقابلة لا تستقيم . أما إذا أُخذ على أنه اسم ، يجمع على كُتبٍ وكُتب ، خرج خروج المصدر ، فالمثال في محلّه .

يتضح لي أنّ الأخفش الأوسط اعتبره مصدرا ، لا اسما ، كما صـرح بـذلك في موضعه من سورة آل عمران في معاني القرآن ٢١٦/١ : "قولـه : كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا توكيد . ونصبه على (كَتب الله ذلك كتابا مؤجلاً) . وكذلك كـل شـيء في القرآن من قوله : حقا [1]، إنما هو (أحق ذلـك حقـا) . وكـذلك وَعۡدَ ٱللَّهِ [2]و رَحۡمَةً مِّن رَّبِّكَ [١٨:٨٢؛٤٤:٦] و صُنۡعَ ٱللَّهِ [٢٧:٨٨] و كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ [٤:٢٤] ، إنما هو من (صنع الله ذلك صنعا) ؛ فهكذا تفسير كـلّ شيء في القرآن من نحو هذا وهو كثير ."

واضح أنّ جميع الأمثلة التي ساقها من القرآن الكريم هنا هي مصادر صريحة . بالتالي تعرب على أنها مفعول مطلق ، أي منصوبة على المصدرية .

بالإضافة إلى ما تقدم من أمثلة قرآنية على المنصوب على الخروج ، تميزت بحـذف الفعل فيها ، ثمّة موضعان في القرآن الكريم مقرونان بفعل ، هما قولُ الله ، تعالى : أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً [٢:٢٣٦] وقوله ، تعالى : وَقَدۡ فَرَضۡتُمۡ لَهُنَّ فَرِيضَةً [٢:٢٣٧] ، حيث يعرب فيهما أيضا لفظ فَرِيضَةً على أنه مفعول منصوب على الخروج ، لا على المصدرية .

ولله الحمد والمنة .

---

(١) عدد مواضعها في القرآن الكريم سبعة عشر موضعا ، أولها ٢:١٨٠ .

(٢) عدد مواضعها في القرآن الكريم أربعة مواضع : ٤:١٢٢ ، ١٠:٤ ، ٣١:٩ ، ٣٩:٢٠ .

ثبت المصادر والمراجع

الآلوسي ، أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله بن درويش البغـدادي (١٢١٧-١٢٧٠/١٨٠٢-١٨٥٤) : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . ضبطه وصححه : علي عبـد البـاري عطيـة . بـيروت : دار الكتـب العلميـة ، ط١ ، ١٤١٥/١٩٩٤ ، ١٥مج .

ابن الجزري ، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمـد الـشافعي (٧٥١-٨٣٣/١٣٥٠-١٤٢٩) : غاية النهاية في طبقات القراء . عني بنشـره : گ. برگشتيرـسر (G. Bergsträsser) . القاهرة : مطبعة السعادة ، ج١: ١٣٥١/١٩٣٢ ، ج٢-٣ : ١٣٥٢/١٩٣٣ ، ٣ج/٢مج .

ابن شقير ، أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي (٣١٧/٩٢٩) : المحلـى وجوه النصب . تحقيق : فائز فارس . بيروت / إربد : مؤسسة الرسالة / دار الأمـل ، ط١ ، ١٤٠٨/١٩٧٨ ، ٣٩٧ص .

ابن عطية ، أبومحمد عبد الحق بن أبي بكر غالب بن عبد الملك المحاربي الغرناطي (٤٨١-٥٤٦/١٠٨٨-١١٥٢) : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . تحقيق : عبد الـسلام عبد الشافي محمد . بيروت : دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٣/١٩٩٣ ، ٥ج/٥مج .

أبو حيان الأندلسي ، أثير الدين محمد بن يوسف بن علـي الغرنـاطي (٦٥٤-٧٤٥/١٢٥٦-١٣٤٤) . البحـر المحـيط . القـاهرة : دار الكتـاب الإسـلامي ، ط٢ ، ١٤١٣/١٩٩٢ ، ٨ج/٨مج .

أبو عبيدة ، معمر بن المثنى التيمي البصري النحوي (١١٠-٢١٠/٧٢٨-٨٢٥) : مجاز القرآن . عارضه بأصوله وعلّق عليه : محمد فؤاد سزكين . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٠١/١٩٨١ ، ٢ج/٢مج .

الأخفش الأصغر ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي ثمّ البصري (٢١٥/٨٣٠) : معاني القرآن . حقّقه : فائز فارس . [د. م.] : دار البشير / دار الأمل ، ط٢ ، ١٤٠١/١٩٨١ ، ٢ج/٢مج .

الأهوازي ، أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم (٣٦٢-٤٤٦/٩٧٢-١٠٥٥) : مفردة ابن محيصن المكّي . دراسة وتحقيق : عمر يوسف عبد الغني حمدان . تقريظ : أحمد خالد شكري . مراجعة وتدقيق : تغريد محمد عبد الرحمن حمدان . عمان : دار ابن كثير للنشر ، ط١ ، ١٤٢٨/٢٠٠٧ ، ٤٤٧ص .

الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (٢٤١-٣١١/٨٥٥-٩٢٣) : معاني القرآن وإعرابه . شرح وتحقيق : عبد الجليل عبده شلبي . القاهرة : دار الحديث ، ط١ ، ١٤١٤/١٩٩٤ ، ٥ج/٥مج .

السمين الحلبي ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدايم(٧٥٦/١٣٥٥) : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون . تحقيق : أحمد محمد الخراط . دمشق : دار القلم ، ط١ ، ١٤٠٦-١٥/١٩٨٦-٩٤ ، ١١ج/ ١١مج .

الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد (٢٢٤-٣١٠/٨٣٩-٩٢٣) : جامع البيان في تأويل القرآن . بيروت : دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٢/١٩٩٢ ، ١٢مج .

العكبري ، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي (٥٣٨-٦١٨/ ١١٤٣-١٢١٩) : التبيان في إعراب القرآن . وضع حواشيه : محمد حسين شمس الدين . بيروت : دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٩/١٩٩٨ ، ٢ج/٢مج .

الفراء ، أبو زكرياء يحيى ين زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (١٤٤-٢٠٧/٧٦١-٨٢٢) : معاني القرآن . (ج١) تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار . [د. م.] : [د. ن.] ، [١٣٧٦]/١٩٩٥ ، ٥٠٩ص . (ج٢) تحقيق ومراجعة : محمد علي النجار . [القاهرة] : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، [د. س.] ، ٤٢٥ص . (ج٣) تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل شلبي . مراجعة : علي النجدي ناصف . [د. م.] : [د. ن.] ، [د. س.] ، [٣٩٥]ص .